الثورة
الاقتصادي
الثلاثاء : 16 شوال 1435هـ - 12 أغسطس 2014م -العدد 18163
Tuesday : 16 Shawal 1435 -12 August 2014 -Issue No.18163
www.althawranews.net

السيارات منافس جديد على الغاز المنزلي 12

قفل الحنفي المفتوح!! 13

« المواصفات» تفحص 35636 شحنة خلال النصف الأول من 2014م

كتب / أحمد الطيار

قالت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة أنها فحصت 35636 شحنة خلال النصف الأول للعام الجاري لكنها لم تفرج سوى على 32267 شحنة فيما بلغ إجمالي الشحنات المخالفة 367 شحنة تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.

وأشار مدير عام الهيئة وليد محمد علي عثمان في تصريح لـ" الثورة الاقتصادي" إلى أن الهيئة نفذت 139 نزولا ميدانيا للمنشآت الصناعية للرقابة على الجودة أسفرت عن إيقاف 12 خط إنتاج لعدد من المنشآت الصناعية لمخالفتها للأنظمة الفنية المتعلقة بالجودة.

مؤكداً بأن الهيئة قد منحت9وثائق تسجيل لمختلف المنتجات المحلية والمستوردة و5 شهادات نظام ممارسة التصنيع الجيد للمنتجات الوطنية.

منوها إلى أنه وفي إطار تفعيل الرقابة على الصادرات اليمنية فقد قامت الهيئة بتطبيق نظام منح شهادات فحص للسلع والمواد المصدرة إلى الأسواق الخارجية وبلغ إجمالي الشهادات الممنوحة للمنتجات المصدرة 10 شهادات.

وفيما يخص تقارير التقييم للمنتجات المطابقة للمواصفات فقد وصلت إلى 3141 تقريراً منها 2569 تقريراً مطابقا، و572 تقريراً غير مطابق.

وفيما يخص الرقابة على المقاييس والمصوغات وأجهزة الوزن والكيل والقياس أوضح عثمان بأن إجمالي المحلات التي تم النزول إليها بغرض الرقابة والتفتيش بلغت 1718 محل تم خلالها معايرة 2641 ميزاناً متنوعاً (تجاري – إلكتروني – كتل أطوال) ومنح 118 شهادة معايرة موازين وضبط 88 مخالفة في مجال المقاييس والمصوغات.

لافتاً إلى أن إجمالي المشغولات الذهبية والفضية المستوردة الخاضعة لإجراءات الهيئة خلال النصف الأول بلغت 2059 كيلو جرام.

وفيما يخص العينات الذهبية والفضية المحلية التي تم سحبها للتأكد من مطابقتها للعيارات القانونية فقد بلغت 1300 عينة نتج عنها 1126 عينة مطابقة للعيارات القانونية و40 غير مطابق، فيما وصلت كمية السبائك الذهبية المصدرة والخاضعة لإجراءات الهيئة 1065كيلو جرام .

وفي مجال الفحص والاختبار والتحليل أشار عثمان إلى أن إجمالي الفحوصات والاختبارات لمختلف المنتجات والسلع الغذائية والصناعية بلغت 36625 فحصا.

وفيما يخص عدد المخالفات المضبوطة من قبل الشئون القانونية بالهيئة فقد بلغت 515 مخالفة تم اتخاذ الإجراءات بشأنها وفقاً للقانون وإحالة 187 مخالفة إلى النيابة العامة. وفي إطار التنمية البشرية فقد تم تدريب 244 موظفا داخليا وخارجيا.

11

تحديث البصمة والصورة سيوفر أكثر من 200 مليون دولار سنوياً

تقرير / محمد راجح

كشف تقرير رسمي "تنفرد الثورة" بنشرة ان تحديث نظام البصمة والصورة يمكن أن يوفر على الموازنة العامة ما يزيد عن 200 مليون دولار سنوياً ، حيث أن النظام المُحدث يمكن أن يحقق بفاعلية إزالة الموظفين المزدوجين والعمالة الوهمية من القطاع العام من خلال استعادة وتحديث القدرات الحالية والوظائف وربط نظام البصمة والصورة الحالي الموجود لدى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات.

وأكد التقرير إعداد وثيقة مشروع القياسات الحيوية لاستعادة وتحديث نظام البصمة والصورة الحالي في وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بتكلفة تقديرية تبلغ ثمانية ملايين دولار.

وعلى الرغم من أن نظام البصمة والصورة قد كان متضمناً في معظم أجندات المانحين وفي إطار المسؤوليات المتبادلة كإصلاح ذي أولوية بمنافع مباشرة وغير مباشرة فإن اليابان لوحدها فقط هي من عبر عن اهتمامه حتى اللحظة بتقديم التمويل المشترك لمشروع نظام البصمة والصورة المقترح.

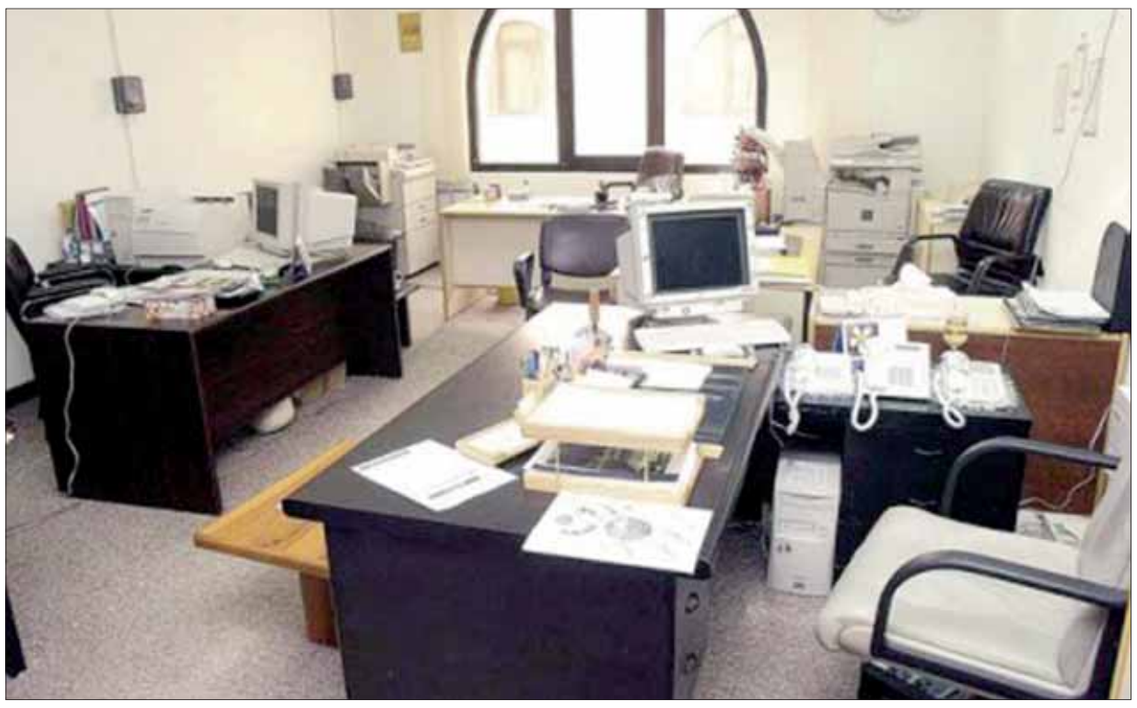

تنقية

تعاني اليمن من ترهل إداري ضار ومشكلة ازدواج وظيفي عميقة ، حيث تم إغراق الجهاز الإداري بشقيه المدني والعسكري بأعداد غفيرة من الموظفين والمجندين وأغلبها أسماء وهمية وليس لهم وجود في الجانب العملي .

وكان من المفترض بحسب خبراء " تنقية السجل الوظيفي لكن المشكلة تم مفاقمة أعباءه ، في ظل انعدام معايير صحيحة للتوظيف بحسب المؤهلات والكفاءات .

ويرى التقرير ضرورة وضع حد لاختلالات الخدمة المدنية وإصلاح السجل الوظيفي في إطار معالجة مشكلة دعم المشتقات النفطية ، وهي مطالبات منطقية في ظل انعدام أي بوادر حلول داخلية ، كما هو معروف وهناك مبالغ يمكن توفيرها يتم استنزافها نتيجة للهدر الكبير المتواصل للموارد عن طريق نظام الخدمة المدنية وإغراق الجهاز الإداري المدني والعسكري بأعداد هائلة من الوظائف الوهمية والمزدوجة والعمالة الفائضة.

مسؤولية

ويرى خبراء أن الحكومة مسؤولة للقيام بإصلاح هذه الأخطاء وهذا ملف هام ومشاكله متفاقمة وينبغي التعامل معه بجدية.

ويصر المانحون وأصدقاء اليمن على إجراء مثل هذه الإصلاحات ، لإيجاد معيار حقيقي بين الوظيفة العامة والبطالة والشباب الفائض أو العاطل عن العمل في إطار قانوني.

ويدعو هؤلاء الخبراء إلى البدء فورا بمراجعة السجل الوظيفي باعتباره المدخل الرئيسي لإصلاح العديد من الجوانب الإدارية والمالية والاقتصادية الأخرى ، وينبغي الإبقاء فقط على الوظائف الخاضعة للبصمة ، والتخلص من الوهمية التي وجدت فقط لإرضاء هذا الطرف أو ذاك ، مؤكدين أهمية مثل هذه الخطوة والاجراءات الإصلاحية للتصدي للفساد وهدر المال العام ، لان أعباء السجل الوظيفي تتفاقم لأسباب سياسية وليس لأسباب إدارية.

قصور

توصلت وثيقة تقيمية للأداء في القطاع العام إلى نقطة في غاية الأهمية مفادها أن سوء الإدارة ضاعف حدة الاختلالات الهيكلية والمؤسسية في غالبية القطاعات الخاضعة للخدمة المدنية وخلق بيئة موسعة للأعمال والممارسات غير القانونية .

وتؤكد هذه الوثيقة وجود قصور تام في البناء المؤسسي و ضعف السياسات الخاصة بإدارة الموارد البشرية وتردي أنظمة التوظيف والتدريب وعدم توفير حماية كافية لأصول وممتلكات المؤسسات نتيجة غياب الرقابة وإجراءات الضبط الداخلي.

وتؤكد أن غالبية الأعمال لا تستطيع تحقيق الكفاءة التشغيلية وغياب الدور الإشرافي والتوجيهي، بالإضافة إلى أن واقع الإدارة في معظم أجهزة الأعمال يتسم بالعجز التام على مواكبة التطوير ورفع كفاءة الأداء.

وطبقاً للخبراء فإن حكومة الوفاق الوطني مطالبة بمعالجة الاختلالات المالية والإدارية لتطوير الأداء في كافة المرافق العامة ، لأن التقاعس في التعامل معها والإخفاق في تحقيق الإصلاحات المطلوبة في الظرف الراهن يفاقم حدة الاختلالات ويضاعف مستوى هدر المال العام.

أحمد سعيد شماخ

توليد الدخل محليا؟!

ينبغي التركيز على توفير رأس المال وإعادة هيكلة الاقتصاد وزيادة التنافسية للاقتصاد اليمني بما يعمل على توليد الدخل محليا لرفع قدرتنا واعتماد الوضوح وشفافية في كل أعمالنا لان الشفافية هي من أهم نقاط النجاح لأي مجتمع ونأمل في أن تتصف المرحلة الجديدة القادمة بانطلاقه كبيرة في الصناعات اليمنية نحو الاستثمار الصناعي والزراعي والذي ينبغي أن يكون فيه للغرف التجارية والصناعية اليمنية دورا رائدا ومهما في نهضة الاقتصاد الوطني في مختلف الأقاليم وأن تكون على مستوى عال من المسئولية كونها أحد القنوات الرئيسية المحركة لعجلة الصناعات للدولة اليمنية الحديثة وتقع في عواصم الأقاليم للدولة الاتحادية والتي سوف يكون لها دورا مهما لإنشاء العديد من المدن الاستثمارية الصناعية والخدماتية المتنوعة بالتعاون والتنسيق الشراكة مع الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات وفي تقديري أن المجتمع اليمني يفتقر خلال هذه المرحلة إلى المؤسسات القادرة على إدارة عملية التنمية في إطار المتغيرات العميقة والعجيبة بغض النظر عن الأسماء الرنانة لتلك المؤسسات وعمليات التجنيد عبر وسائل الإعلام والأجهزة السياسية المنتفعة فالكفاءات العلمية اليمنية الجيدة والماهرة موجودة في الداخل الخارج لأداء هذه المهمة بدليل أن غالبية دول العالم وخصوصا الدول المحيطة باليمن تستعين بهذه الكفاءات والخبرات والمهارات اليمنية بمختلف المجالات والتخصصات العلمية وغيرها .

غير أن إدارة التنمية القائمة في البلد هي الخطر المبكر بذاته ومن غير الممكن إدخال الاقتصاد الوطني في منافسة شديدة غير متكافئة في إطار منظمة التجارة العالمية مع الاقتصادات الأخرى إذا لم نعتمد ونطور منتجاتنا الوطنية، لذا فالعوامل الاقتصادية الجيدة والبئية المستقرة لها دورا حاسما في تكوين المناخ الاستثماري لأي بلد في العالم ولعل أفضل وأسلم الطرق إلى ذلك هو إيكال وإسناد موضوع الاستثمار في اليمن إلى مؤسسات متخصصة تتمتع باستقلالية القرار ضمن اطر وسياسات معينة يرسم لها طرق النجاح، غير أن تزويد هذه المؤسسات بأجهزة فنية وثقافية متخصصة مستمدة من دروس الماضي وتجارب وتحديات قد واجهتها اليمن بهدف تحويل اليمن من دولة مختلفة فاشلة اقتصاديا إلى دولة ناجحة متكاملة تحتل وتتبوأ مكانتها الطبيعية التي يليق بها على الخارطة العالمية وفقا لإمكاناتها الاقتصادية والحضارية في شتى مناحي الحياة وغير ذلك في اعتقادي سيبقى الحديث فاقد المعنى فارغ المضمون إذا لم نرتب أوراقنا وأوضاعنا ترتيبا صحيحا وبإمعان وفي التنبؤ لكل ما هو قادم على الساحة الوطنية.

موسم الأعراس ينشط سوق الأقمشة النسائية

استطلاع / أحمد الطيار

عزز موسم الأعراس الحالي نشاط تجارة الأقمشة النسائية الخاصة بالحفلات للأعراس ومستلزماتها وقادها للانتعاش بعد ركود سادها طيلة النصف الأول من العام باستثناء حالات محددة في أيام رمضان طلبا لكسوة العيد .

ويشهد سوق أنشطة الأقمشة المطرزة و الجاهزة والاكسسوارات موسما تجاريا جيدا هذا العام ومن المنتظر أن يستمر حتى نهاية أيام عيد الأضحى المبارك والذي عادة تسجل فيه اكبر عدد من حفلات الأعراس على مستوى اليمن ريفا وحضرا .

ازدهار

يؤكد تجار الأقمسة والملبوسات النسائية بأمانة العاصمة صنعاء أن موسم هذا العام جيد رغم المصاعب التي تعيشها الأسر اليمنية مستشهدين بالحركة النشطة التي تميز السوق منذ بداية انطلاق الموسم مؤكدين أن الموسم يعول عليه أن يخرج السوق من ركود طاله خلال النصف الأول من العام والذي اتسم بخلوه من المناسبات نظرا لموسم الدراسة ورمضان ، ويصف الحاج علي الأتربي تاجر أقمشة ومطرزات نسائية من سوق الجملة بباب السلام أن الأقمشة والمطرزات تخص عادة النساء في الأفراح والأعراس حيث شهد ويشهد السوق حركة إقبال جيدة في هذا الموسم ،ويشير إلى أن الطلب على أقمشة الفساتين النسائية يشهد طلبا جيدا يوميا ،ويوضح أن القادمين من الأرياف لشراء مستلزمات العرائس كاملة ظهروا هذا الموسم بقوة بعد كساد شهده السوق طيلة النصف الأول من العام الجاري.

نشاط

التاجر فؤاد زاهر من تجار الأقمشة والمطرزات بسوق شعوب يبدو منتعشا من الحركة التجارية لبيع الأقمشة في الموسم الحالي ويقول أن الحركة جيدة واصفا هذا النشاط بأنه مثمر ويبشر بموسم جيد ،ويضيف في منطقة شعوب حيث يعمل هنا أكثر تجار الأقمشة النسائية اللازمة للأعراس نفوذا في اليمن تبدو الحركة اليومية للمتسوقين مبشرة ويمكننا التأكيد أن النشاط في تجارة الأقمشة النسائية والملابس متزايد مدعوما بالأسعار المنافسة التي يوفرها سوق شعوب هو السوق الأول شعبية في صنعاء نظرا لأسعاره المنافسة.

مشاهد

من أول وهلة للدخول في الأسواق التجارية للأقمشة والمطرزات الخاصة بالأعراس تلحظ حركة تجارية نشطة ففي شارع جمال بالعاصمة صنعاء تتزين هناك المحلات التجارية الصغيرة والمولات الكبيرة بالمتسوقين وغالبيتهم من النساء حيث يتسوقن لشراء الملابس الجاهزة بالذات من الموديلات الحديثة وهذا يجلب حركة شراء ممتازة فالحركة من المشترين كبيرة وكافة التجار يشيرون لموسم جيد فيما تحس بتذمر كبير من الزبائن إذ يرون أن الأسعار مرتفعة وهناك استغلال من التجار لحاجتهم للملابس خصوصا وأنهم مرتبطون بأعراس لأقاربهم تحتاج ملابس حديثة.

قيمة

تصف الإحصائيات الرسمية عمليات النشاط التجاري في بيع الأقمشة والمطرزات وملابس النساء لموسم الأفراح بأنها كبيرة ووفقا لإحصاءات التجارة الداخلية تبلغ قيمة إنتاج بيع الأقمشة والمطرزات بالتجزئة في بلادنا سنويا ب9 مليارات و675 مليون ريال ويشتغل في بيعها 2000 منشأة توفر 4000 فرصة عمل ،أما محلات بيع مستحضرات التجميل ومواد الزينة فتبلغ 1800 منشأة يعمل بها 3000 عامل حققت إنتاجا بقيمة 8 مليارات و670 مليون ريال فيما حققت الأنشطة التجارية لبيع الاكسسوارات النسائية إنتاجا بقيمة 3مليارات و450 مليون ريال .

الأسعار

تنقسم ملابس النساء الخاصة بالأفراح تنقسم إلى قسمين منها الملابس الجاهزة بأنواعها وهي موديلات يتم استيرادها من الخارج والقسم الثاني الملابس التي يتم خياطها محليا وهذه تشمل أقمشة ومطرزات يتم شراءها من المحلات التجارية وتسليمها للخياطين لتجهيزها وهذه تستلزم اجرة خياطة قد تفوق قيمة القماش.

وبالنسبة للأسعار وجدنا أن هناك تنوع فيه ويرجع ذلك للتنوع في موديلات التصميم من جهة ونوعية القماش من جهة أخرى فهناك موديلات ذات تصاميم خاصة يصل سعر الفستان فيها إلى 25 ألف ريال وأخرى مادون 10000 ريال وبين هذه وتلك هناك عدة تصاميم تأخذ أسعارها في الارتفاع و طبعا هذه الفساتين من المحلات التجارية الشعبية أي المخصصة للطبقة المتوسطة ومادون فيما تتميز محلات أخرى بأسعار أدناها أربعة أضعاف هذا الرقم وهي مخصصة للطبقة الغنية في اليمن .

الفساتين

يشتهر حاليا في سوق الملابس النسائية الفساتين المصممة من قماش الجبير ومارد وهندي ساري وأشكاله المتعددة وهذه التصاميم تتنوع بين القصير والطويل الكجوال ومنها عدة ألوان وذات تطريزات متنوعة متداخل بها الشيفون ومعظمها صناعة كورية واندونيسية وهندية وصينية حيث تتنوع أسعارها من 15-20 الف ريال ، وهناك أنواع من الفساتين يطلق عليها أصحاب المحلات التجارية التركي وظهر وهذه الموديلات يتراوح أسعارها من 10-20 ألف ريال .

وهناك أنواع أخرى من الملابس الجاهزة معظمها ماركات صينية تشمل الدنتيلا المكشكك والمشجر والتفتة المطرزة الاورجنز المطرز والحرير بالورود والكريستال حيث تستحوذ الصين على 90% من سوق الملابس النسائية في اليمن ويتراوح أسعارها مابين 5000 - 10000 ريال فما فوق.

فنون

تتسم الملابس المجهزة من الأقمشة المطرزة بأنها غالية الثمن إذ يتطلب من المرأة أولا شراء القماش (الزنة)من المحلات المخصصة للأقمشة والمطرزات وهذه الزنة الواحدة تكلف مبلغا ما بين 10-20 ألف ريال ويكلف خياطتها ما بين 6000 - 10000 ريال عند الخياطين والذين يعرضون تصاميم محددة ضمن كتلوجات حديثة للنساء وتكون أجرة الخياط تبعا لهذا التصميم أو ذاك ومن الملاحظ وجود خياطين هنود يعملون بشكل مكثف في خياطة الفساتين النسائية لموسم الأعراس حيث يتعاملون مع أصحاب المحلات لهذا الغرض.

تكاليف

تتحمل النساء اليمنيات تكلفة باهظة لشراء أقمشة وملابس تتزين بها في الأفراح خاصة الأعراس وحيث ينظرن لأي فرح لقريباتهن أو أقربائهن بأنه مناسبة ضرورية لاكتساء أجمل الثياب تتزايد الأعباء على أرباب الأسر بصورة ملفتة جراء الأسعار المرتفعة سواء للأقمشة أو المستلزمات النسائية الخاصة بالزينة ويشير خبراء اقتصاديون إلى أن أرباب الأسر اليمنية يتحملون نفقات باهظة تصل في المتوسط إلى نحو 50000 ريال لكل امرأة عند زواج قريبة أو قريب لها حيث باتت العادات أن يقمن احتفالات منزلية أو قاعات الأعراس للزفة وفيها يتحتم على النساء لبس ملابس غالية الثمن وحديثة تكلف مبالغ طائلة .